٣ — وتدعو الامين العام الى القيام ، بمناسبة عملية الاستعراض والتقييم التي تجرى كل سنتين للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، باجراء دراسة شاملة أخرى لجميع البيانات المتاحة حول مقدرة القطاع العام ، الحالية والممكنة ، على تعزيز الانماء الاقتصادى وذلك بغية تسهيل تبادل المعلومات والخبرات فيما بين البلدان ؛

٤ — وترجو من الامين العام أن يستعين ، عند اضطلاعه بهذه المهام ، بالمقدرة والخبرة المتوافرتين في المؤسسات القومية ذات الصلة ، ولا سيما المؤسسات الموجودة في البلدان النامية ، وأن يدخل في حسبانه الآراء التي عبرت عنها الحكومات في هذا الموضوع ، وأن يأخذ في اعتباره ، في جملة أمور ، أثر القطاع العام على مايلي :

(أ) المعايير والممارسات التي تطبقها البلدان النامية فيما يتعلق بدور القطاع العام ومكانه في السياسة الانمائية الشاملة ؛

(ب) تكوين رأس المال وانتفاع البلدان النامية انتفاعا أكمل بمواردها الطبيعية لفائدة جميع سكانها ؛

(ج) بلوغ أهداف مفهوم موحد للانماء الاقتصادى والاجتماعي ، بما في ذلك تحقيق توزيع أعدل للدخل والثروة على الصعيد القومي ؛

(د) ايجاد فرص أكبر للعمل والحد من البطالة ؛

(هـ) توسيع دور البلدان النامية في التجارة الدولية ، بما في ذلك تحسين قدرتها التصديرية وميزان مدفوعاتها ؛

٥ — وترجو من الأمين العام أن يقدم الدراسة مشفوعة بتعليقات هيئات الامم المتحدة المختصة والوكالات المتخصصة الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته الثالثة والستين .

الجلسة العامة ٢٤٣٩
١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥

٣٤٨٩ (د — ٣٠) — التعجيل بنقل الموارد الحقيقية للبلدان النامية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها ٢٦٢٦ (د — ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، و ٣١٧٦ (د — ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ بشأن أول عملية من عمليات الاستعراض والتقييم التي تجرى كل سنتين للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية ، و ٣٢٠١ (دإ — ٦) و ٣٢٠٢ (دإ — ٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام

اقتصادى دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د — ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ،

واذ تشير كذلك الى قرارها ٣٣٦٢ (د-إ — ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن الانماء والتعاون الاقتصادى الدولي ولا سيما ما جاء فيه من أحكام متعلقة بنقل الموارد الحقيقية لتمويل انماء البلدان النامية ،

واذ تسلم بأن القرارات سالفة الذكر تشكل أسس ومخططات التعاون العملي من أجل تحقيق مبادئ وأهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وتحقيق العدالة العالمية في المجالين الاقتصادى والاجتماعي ،

واذ تسلم بحاجة البلدان النامية الى أن تعرف مسبقا ما سيتاح لها بصورة مستمرة وثابتة وطويلة الأجل من مساعدات خارجية ، في اطار زمني محدد ، كيما تستطيع تخطيط انمائها الاقتصادى القومي بطريقة أكثر منهجية واثمارا ،

واذ تدرك أن مجموع المبالغ المدفوعة على سبيل المساعدة الانمائية الرسمية قد تناقص باطراد من نسبة مقدرة بـ ٥ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي منذ حوالي عشر سنوات الى زهاء ٣ر٠ في المائة في ١٩٧٥ ،

واذ تدرك أن من الضرورى كسب التأييد الشعبي للنظام الاقتصادى الدولي الجديد بوسائل شتى ، منها تعبئة الرأى العام في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء ، على النحو الذى دعت اليه الاستراتيجية الانمائية الدولية ،

واذ تشدد على الحاجة الى مراعاة مبادئ العدالة ، والتفاهم المتبادل ، والتعاون ، والتكافل ، والانصاف في السلوك الاقتصادى للأمم والشعوب بعضها تجاه بعض ،

١ — ترجو من الامين العام أن يقدم الى الجمعية العامة ، في دورتها الحادية والثلاثين ، بالتعاون مع الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ورؤساء الهيئات المناسبة الأخرى ، وبالتعاون أيضا مع لجنة التخطيط الانمائي ، دراسة عن الطرق والوسائل الكفيلة بالتعجيل بنقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية ، على أساس منظور ومضمون ومستمر ، آخذا في اعتباره ما يتعلق بالموضوع من أحكام القرارات سالفة الذكر ، ولا سيما أحكام قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-إ — ٧) ؛

٢ — وتحث من جديد البلدان المتقدمة اقتصاديا ، التي لم تفعل ذلك بعد ، على أن تبلغ الهدف المحدد للمساعدة الانمائية الرسمية المنصوص عليه في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، وذلك باتخاذ التدابير المناسبة مثل تضمين ميزانياتها القومية ، بالتخطيط المسبق اذا أمكن ، اعتمادات لتمويل مثل هذه المساعدة ؛

٣ — وتقرر أن تنظر في الدراسة سالفة الذكر في دورتها الحادية والثلاثين .

الجلسة العامة ٢٤٣٩
١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥